والحاجة ـ بشكل أو بآخر ـ لأن تبني الوسائط الأخلاقية خياراتها وقراراتها على **أفضل أنواع المعرفة الممكنة** حيال ظروف العالم الحقيقي، معرفة بالشروط السابقة و النتائج المستقبلية المحتملة التي وحدها تمنح أعمالها سيادةً على الدلالة الأخلاقية الأصيلة.

بالطبع يركّز كانط على الإختلاف بين قضايا تدخل في حقل الإبستمولوجيا (حيث القاعدة المعمول بها تقضي بأن "توضع الحدوس" تحت سيادة مفاهيم مناسبة)، وبين مسائل لايمكن التطرّق إليها استناداً إلى نفس المعايير بما أنّها تنتمي إلى نظام الأفكار "مافوق الحسّية"، حيث تكون مرتبطة بالتفكير (*Denken*) في صيغته الأخلاقية أو التأملية، وليس بالمعرفة (*Erkennen*) بوصفها قضية استحواذ مفهومي ــ ظاهراتي. إنّ الأسس التي ينطلق منها كانط واضحة بما فيه الكفاية: وهي أنّ استقلالية العقل العملي سوف يُضحّى بها ـ أو تُدمّر ـ إذا هو فعل عكس ذلك وخاصّةً إذا تبيّن أنّ هذا العقل تابع أو شبيه بادعاءات الحقيقة المحدّدة حيث الضرورة تكون هي القاعدة المطلقة.[٢٣] من هنا الطبيعة التجريدية الفائقة "للأوامر المطلقة" التي يضعها العقل، ومن هنا أيضاً فشلها ـ كما لاحظ ذلك نقّاد عديدون ـ في تقديم وصف "مكثّف" وكافٍ للمآزق الأخلاقية في الحياة الحقيقية، أو أخذها بعين الإعتبار للتعقيدات المتداخلة، والشكوك والبواعث المتناقضة، التي غالباً ما تتراكم خلال عملية التأمّل الأخلاقي.[٢٤] ولكن قرّاء كانط بالتأكيد يعرفون أنّ هذه ليست هي كلّ القصّة، وأنّه غالباً مايملأ الصورةَ بالأمثلة والشروحات الموضّحة بحيث يدفع عنه ذلك الإتهام. وكما يعبّر هابرماس:

لا الأخلاق لدى كانط ولا الأخلاق لدى الخطاب تترك نفسها مفتوحةً لاتهام يقول: بما أنّها تعرّف المبدأ الأخلاقي بصيغ تنظيمية أو رسمية فهذا يعني أنها تستطيع فقط أن تطلق بيانات توتولوجية حول الأخلاق.... المسألة هي فيما إذا كنّا جميعاً نريد لعرف اشكالي أن يمتلك سطوةً ملزمة في ظلّ شروط معطاة. إنّ المحتوى الذي يختبره المبدأ الأخلاقي لايفرزه